

المرأة ... الشريك الجديد  
لاستدامة التنمية والتحول الى  
اقتصاد السوق في العراق

د. وفاء جعفر المهداوي

كلية الادارة والاقتصاد

الجامعة المستنصرية

E-mail: [waffaj57@yahoo.com](mailto:waffaj57@yahoo.com)

Mob.: 07901352988

# المرأة ... الشريك الجديد لاستدامة التنمية والتحول الى اقتصاد السوق في العراق

المرأة اقتصادياً .... أهمية ، دور ، تمكين

يكن الاهتمام بالدور الاقتصادي للمرأة في الدول العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص من خلال تمكينها ودمجها في عملية التنمية الاقتصادية وليد الصدفة او حدث تاريخي معين ، بل هو نتاج مجموعة عوامل تضافرت من خلالها الجهود الدولية والمحلية ثم تكاملت لتعلن عن ضرورة واهمية النهوض بالمرأة وتعزيز دورها الاقتصادي لتكون الشريك الجديد في عملية التنمية الاقتصادية ، فنقطة البداية كانت مع مؤتمر المكسيك في السبعينات مروراً بمؤتمر المرأة في نيروبي 1985 ، ومؤتمر جوهانسبرغ للتنمية المستدامة (اجندة 21) عام 1992 ، ثم مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية 1995 ومؤتمر قمة العالم للتنمية الاجتماعية ومؤتمر المرأة في بكين 1995 ، وانتهاءً باعلان الاهداف الانمائية لللفية 2000 والتي تضمنت مواجهة تحدي تمكين المرأة حتى عام 2015 فضلاً عن اهتمام موثيق حقوق الانسان بالمرأة واتفاقية القضاء على اشكال التمييز ضد المرأة والتي صادقت عليها (16) دولة عربية هذه المؤتمرات ومن خلال توصياتها سعت الى مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية والاقليمية والاستجابة لمعطياتها ومن بينها قضايا التحول نحو اقتصاد السوق وتطبيق سياسات اعادة الهيكلة الاقتصادية وما يترتب عليها من تغيير في ادوار الدولة والقطاع الخاص لصالح القطاع الخاص والذي يتطلب تبني سياسات احتواء للنوع الاجتماعي على اثر النتائج السلبية المترتبة على هذا التغيير في الادوار كالاستبعاد الاجتماعي وارتفاع معدلات البطالة والفقر وخاصة بين النساء المسرححات من العمل بفعل اعادة الهيكلة ، يضاف الى ذلك تطور الخطاب السياسي العالمي للتاكيد على احترام



تواجه المرأة في العراق مجموعة تحديات اقتصادية تؤثر سلباً على وسائل واهداف التمكين الاقتصادي لها مما يقتصر من القدرات الفعلية للعمل التخطيطي الهادف الى ادماجها في الفعاليات التنموية المعززة لدورها الاقتصادي وفرص خياراتها وشرائها الجديدة في استدامة التنمية ، ماهي هذه التحديات ، سنتعرف عليها من خلال الفقرة التالية .

### ثانياً : حال الاقتصادي العراقي .... واقع وتحديات

#### أ. حال الاقتصاد العراقي بعد 2003 :

تبنى العراق جملة سياسات واجراءات اقتصادية هادفة الى التأثير في حركة مؤشرات الاقتصاد الكلي وقد كانت تلك السياسات او الاجراءات مرافقة لعملية التحول السياسي بعد عام 2003 والتي هدفت الى تحرير الاقتصاد ودمجه بالاتصاد العالمي من خلال تبني برامج لاعادة اعمار ما دمرته الحروب وبما يتيح الفرص امام جميع الناس ويوسع مشاركتهم ويحقق آمالهم في التغيير والرفاه الاقتصادي والاجتماعي .

الا ان دخول العراق هذه المرحلة الانتقالية رافقها تدهور شديد في الاوضاع الامنية في الوقت الذي كان الاقتصاد العراقي يئن من وطأة الظروف القاسية التي عصفت به منذ مطلع ثمانينات القرن الماضي فقد

موروثات الماضي هذه رافقها غياب برنامج محدد واضح الخطوات لتحقيق اهداف المرحلة الانتقالية الاقتصادية والاجتماعية والاعتماد على مجموعة قرارات واجراءات لتسيير ظروف المرحلة الانتقالية وبناء الاقتصاد الحر مع تبني اسلوب الصدمة في عملية الانتقال فضلاً عن ضبابية السياسة الاقتصادية المطبقة وطبيعة اتجاهاتها ، ولمن ستكون ادارة الاقتصاد وماهي الاليات التي بموجبها سيتم توزيع الادوار ما بين القطاع العام والقطاع الخاص ، هذا الواقع قاد المركب التنموي للاقتصاد العراقي ضد الاتجاهات التي من شأنها ان تحقق التوسع والنمو والاستقرار المطلوب لتشجيع الاستثمار وتوليد فرص العمل واشباع الحاجات الاساسية والارتقاء بمعدلات الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ولكن مع تحقيق نجاحات ملموسة في مجال اصلاح القطاع المصرفي وتأكيد استقلالية البنك المركزي العراقي ، وتغيير العملة العراقية بنجاح في 2004/1/15 ، وتشريع قانون الاستثمار بفتح الباب امام الاستثمار الاجنبي ، وتحرير التجارة الخارجية بالغاء التعريفات الكمركية المفروضة على الاستيراد ، واصلاح القطاع النفطي ليكون معزراً وداعماً لبرامج اعادة الاعمار وكان

## ب. التحديات

يواجه الاقتصاد العراقي جملة من التحديات ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالرغم من النجاحات التي حققتها في مجال الاستقرار الاقتصادي ، وان هذه التحديات تعرقل الفعل التنموي وتؤثر في السياسات الكلية باتجاه تحقيق اهدافها في استدامة التنمية والتنمية البشرية المستدامة ، فاهتزت اركان الشراكة الجديدة للتنمية (مرأة - رجل) من خلال تعثر وسائل التمكين الاقتصادي للمرأة واهدافه فاضعف من دورها الاقتصادي ان لم نقل تحجيم ذلك الدور في هذه المرحلة المهمة من البناء والتنمية . ابرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه الاقتصاد العراقي تتمثل بالاتي

### 1. احادية الاقتصادي العراقي :

يعتمد الاقتصاد العراقي على الايرادات النفطية كمصدر يكاد يكون شبه وحيد في تمويل التنمية حيث تشكل نسبته 83.6% عام 2004 وازدادت الى 92.9% عام 2008 في حين انخفضت نسبة مساهمة الايرادات غير النفطية من 16.4% عام 2004 الى 7.1% عام 2008 من اجمالي الايرادات العامة وهذا الانخفاض يعزى الى حالة الركود في النشاط الاقتصادي الذي اثر على حصيلة الموازنة في الايرادات الضريبية التي لم تتجاوز في احسن حالاتها عن 0.94% عام 2004

عن اجراءات تحرير الاقتصادي العراقي التي تضمنت اعفاء المستوردات من الرسوم الكمركية عدا ما يخص رسم اعادة الاعمار 5% مما جعل من الايرادات النفطية تتصدر سلم مصادر تمويل التنمية كما في كل الازمنة والعهود وبذلك ارتبطت اهداف ومشاريع تنمية الاقتصاد واعادة اعمار ه وتقديم الخدمات العامة وخاصة التعليم والصحة، واصلاح البنية التحتية بمصدر مالي تتحكم به عوامل خارجية اكثر من العوامل الداخلية ناقلاً الازمات الخارجية وخاصة ازمة الاسعار النفطية وتقلباتها الى الاقتصاد العراقي .

## 2. التضخم

يعد التضخم من بين اكثر التحديات دلالة في الفعل التنموي واثار ذلك الفعل اقتصاديا واجتماعيا ، حيث شهد الاقتصاد العراقي ارتفاعاً في معدلات التضخم خلال التسعينات نتيجة لنظام العقوبات المفروضة عليه ، وعدم قدرته على تصدير النفط الخام ، حيث سجلت الاسعار في اعلى ارتفاع لها عام 1995 نسبة تضخم 386% ثم انخفضت بنسبة 16% عام 1996 نتيجة لاتفاقية النفط مقابل الغذاء ثم استقرت حتى عام 2000 والتي على اثرها حصل تحسن نسبي في مستوى معيشة الفرد العراقي . بعد عام 2003 استهدفت السياسة النقدية في العراق تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السيطرة على مستويات الاسعار وتخفيف نسب التضخم ، ليسجل لنا الرقم القياسي لاسعار المستهلك

ويمكن ان نفسر اسباب ارتفاع معدلات التضخم في العراق الى التحرير الجزئي لبعض اسعار السلع والخدمات المقدمة ضمن برنامج الدعم الحكومي (المشتقات النفطية ، بعض من مواد البطاقة التموينية) والخدمات الحكومية الملازمة والتي تقدم مجاناً او شبه مجان . فضلاً عن التدخل الاداري الحكومي المرتبك سواء الخاص بادرارة نظام البطاقة التموينية او توزيع الوقود عبر منافذها الرسمية قد ادى هو الاخر الى تقلبات سعرية مجهولة الاتجاه وولدت اسواقاً سوداء او رمادية فاقت قدرة المواطن العراقي على تحملها لان تلك الاسعار باتت تستهلك ما بين 30%-60% من الدخل الفردي الشهري القابل للتصرف ، فكيف هو الحال اذا ما علمنا ان 11% من الاسر في العراق تعيلها امرأة ؟ . بالاضافة الى تلك الاسباب المفسرة للتضخم نجد توقف انتاج الكثير من السلع المحلية الصناعية والزراعية واحلال مثيلاتها من المستوردة قد رفع من الرقم القياسي للسلع المتداولة في السوق المحلية الى مستوياتها السعرية الدولية (تضخم مستورد) كما اخذت اسعار الخدمات المحلية تلاحق الاسعار الدولية وخاصة خدمات الايواء والسكن هذا الواقع انعكس سلباً على مستويات التفاوت في توزيع الدخل حيث تضررت الفئات ذات مصادر الدخل الاجرية كما ان الزيادات التي تحققت في رواتب الموظفين العاملين (135) دولار شهرياً كحد ادنى لحامل البكالوريوس المتعين حديثاً ، قد تأكلت قيمتها الحقيقية مما انعكس على قدرات العاملين في التوسع باشباع حاجاتهم واستدامتها .



### 3. اختلال بنية الانفاق العام

استمر منوال الانفاق العام في العراق بالازدياد بعد عام 2003 لتغطية التزامات الدولة المالية التي ورثتها من العهد السابق ولتصحيح وضع الاقتصاد العراقي وانتشاله من محنته من خلال الشروع بعملية اعادة البناء والاعمار واعادة اطلاق التنمية وتحقيق النمو المستدام على مستوى الانشطة والقطاعات كافة ، فاشرت بذلك سياسة الانفاق العام زيادة في اجمالي النفقات العامة من 33661.6 مليار دينار عام 2004 الى 59861.973 مليار عام 2008 وبمعدل نمو سنوي بلغ 15.4% شكلت النفقات التشغيلية منه نسبة 74% في حين لم تستحوذ النفقات الاستثمارية سوى نسبة 26% عام 2008 آخذين بنظر الاعتبار ان هذا النوع من النفقات هو الاساس في توليد فرص العمل ومواجهة تحدي البطالة الذي ترتفع معدلاتها الى 15.3% عام 2008 ، ومن خلالها يتم رصد قدرة العراق في انجاز الهدف الاول من اهداف الانمائية للالفية (محاربة الفقر والبطالة) .

اما النفقات التشغيلية نجد ومن خلال قراءة فقراتها ان حصة الرواتب والاجور تشكل 37% من اجمالي النفقات التشغيلية لعام 2008 ، في حين توزعت بقية المنافع الاجتماعية والتي تشمل نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية قد استحوذت 8.9% من اجمالي النفقات التشغيلية، 1.4% حصة شبكات الامان الاجتماعي مقابل 23% من سكان العراق هم تحت خط الفقر الوطني الذي قدرته ستراتيجية الفقر في العراق بـ 77 الف دينار) اما بقية الاعانات فشكلت نسبتها 5.4% من الاجمالي

وبذلك نستنتج بان 37% من النفقات التشغيلية لعام 2008 تستحوذ عليها فقرة الدعم الحكومي والموزعة توزيعاً عاماً وليس خاصاً بدلالة استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ، وتخلو من البعد الجندي في التوزيع ضمن الموازنة العامة ، مما ابعده المرأة التي تقع ضمن حدود الفئات الهشة في العراق وخاصة الارامل والايتم من الاستهداف المباشر في الموازنة العامة الا بحدود ما تتضمنه فقرة الدعم الخاص بشبكات الامان الاجتماعي حيث اظهر مسح الاحوال المعيشية في العراق لعام 2004 نسبة 8% ارامل مقابل 55% متزوجات من اجمالي العينة للمبحوثات ، كما اظهرت دراسات قام بها باحثون من جامعة جونز هويكز ان نسبة ضحايا العنف 82% من الذكور البالغين مقابل 9% نساء بالغات وهؤلاء تركوا ارامل وايتم ، كما اشارت تقارير الامم المتحدة ان ما بين 9 الى 10 نساء يترملن كل يوم ، مما جعل سجلات وزارة المرأة تشير الى وجود (8) ملايين ارملة في العراق و 300 الف ارملة منهن في بغداد لوحدها وبذلك اخذت نسبة الارامل تشكل 35% من عدد نفوس العراق و 65% من اجمالي النساء و 80% من النساء المتزوجات بين سن 20-40 سنة . اما اعداد اليتامى فقد يصل الى 4 مليون طفل الذي يشكلون عبئاً مضافاً على امهاتهم . هذا الواقع يجعل الموازنة ومن خلال نفقاتها امام جملة تحديات عليها مواجهتها للتصدي لظاهرة تآنيث الفقر ، بطالة النساء عمالة الاطفال ، اطفال الشوارع .

#### 4. المديونية الخارجية

قدرت ديون العراق والتي هي من موروثات العهد السابق بـ 127 مليار دولار حسب البنك الدولي وبنك التسويات الدولية عام 2003 ، في حين اشارت البيانات الاولية المدونة في اتفاقية الائتمان المساند التي وقعها العراق مع صندوق النقد الدولي عام 2006 الى ان ديون العراق 114 مليار دولار وتشكل 400% من اجمالي الناتج المحلي وبتحديده 700% من قيمة الصادرات العراقية ولقد سعت حكومة العراق الى معالجة مديونيته خلال الاشهر الاولى من عام 2003 ايماناً منها بان الديون الخارجية والتعويضات تعد من اكثر القيود صعوبة والتي تعيق اندماج العراق بالاقتصاد العالمي وتحد من قدرات الاقتصاد المالية باتجاه تنفيذ برامج اعادة الاعمار واصلاح البنية التحتية وتقديم الخدمات العامة بالكم والنوعية التي ترتقي الى مستوى تحسين حياة البشر رجالاً ونساءً ولقد استطاع العراق تخفيض ديونه وبنسبة 80% بالاتفاق مع دول نادي باريس وعلى ثلاث مراحل ومع دول خارج نادي باريس ، والتي استطاع العراق ان يحصل على اعفاء كامل منها كالصين ، قبرص ، استراليا . ولكن مع ذلك لا زالت بواقى الديون وخاصة التجارية تشكل عائقاً امام اعادة بناء العراق وتحدياً امام مواجهة معدلات الفقر الازدية بالتصاعد مما يعرقل من اهداف استدامة التنمية بشكل عام ومن منظور جندي بشكل خاص .

#### ثالثاً : المرأة العاملة تحت المجهر الاقتصادي .. حدود وقيود

تعيش المرأة العراقية داخل وعاء تختلط في ثناياه مجموعة تحديات ذات طابع اقتصادي تعرفنا على الابرز منها في الفقرة السابقة وتحديات سياسية تتجسد بغياب الامن وحالات العنف والتهجير فضلا عن التحديات الاجتماعية كالفقر والبطالة والتي تفاعلت جميعها لتتصهر في بودقة واحدة معلنة عن محدودية الدور الاقتصادي للمرأة العراقية وما يتطلبه ذلك من اعادة النظر بالسياقات التخطيطية عند رسم السياسات والبرامج واعداد الموازنة العامة للدولة وبتجاه ادماج النوع الاجتماعي في صلبها من اجل تعزيز ذلك الدور بجعلها فعلا الشريك الجديد لتنمية الاقتصاد العراقي والمساهم الرئيسي مع الرجل في عملية اعادة الاعمار والاصلاح وحمائتها من الازمات ولاجل التعرف على العوامل والاسباب التي حدثت من الدور الاقتصادي للمرأة في العراق وخاصة المرأة العاملة وابعدها عن كونها لاعب وطرف اساسي في المشاركة الاقتصادية ، سنسعى الى عرض واقع المرأة في الاقتصاد العراقي بشكل عام والمرأة العاملة بشكل خاص من خلال بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد وكالاتي :

#### أ. المرأة ديموغرافياً

تضاعف عدد السكان باكثر من مرتين ونصف تقريباً خلال العقود الثلاثة الماضية ، اذ بلغ حوالي 29.7 مليون نسبة في 2007 منهم 14.7 مليون امرأة مقابل 14.9 مليون رجل (جدول 1) وقد بلغ معدل النمو السنوي للسكان 3% مع اتجاه لانخفاضه خلال المدة 1997-2007 بسبب تزايد معدلات الهجرة الخارجية واتجاه معدلات الانجاب المرتفعة نحو الانخفاض كما يدل لنا الجدول بان التركيب النوعي للسكان في العراق يميل لصالح النساء وبنسبة 50.1% عام 1997 انخفضت لتبلغ 49.7% عام 2007 .

## السكان حسب الجنس

2007-1997

مليون نسمة

2007	1997	1987	1977	الجنس
14.739	11.059	7.939	5.817	امراة
14.943	10.987	8.396	6.183	رجل
29.682	22.064	16.335	12.000	المجموع
%49.7	%50.1	%48.6	%48.5	نسبة الاناث من اجمالي السكان %

ان التركيب النوعي للسكان في العراق والذي يميل لصالح الاناث جاء متأثراً بالحروب التي خاضها خلال العقود السابقة من القرن الماضي ، والى استئراء حالات العنف بعد عام 2003 وترمل الكثير من النساء ساهمت جميعها في زيادة نسبة الاناث على الرجال من اجمالي سكان العراق ، وهذه الزيادة في نفس الوقت تفرض على صانعي السياسات ومتمخذي القرار اخذها بنظر الاعتبار بجعل النوع الاجتماعي معياراً اساسياً عند رسم وتحديد الاهداف في السياسة التنموية للعراق .

واذا ما نظرنا الى الهرم السكاني من خلال توزيع نسب السكان حسب العمر (جدول 2) سنجد بان المجتمع العراقي هو مجتمع فتي يمتاز هرمة السكاني بقاعدة عرضة حيث بلغت نسبة صغار السن الذين اعمارهم تقل عن 15 سنة حوالي 43% من السكان ، وتتفاوت هذه النسب حسب الجنس حيث بلغت 42.3% للاناث مقابل 43.8% للذكور وارتفاع هذه النسبة تزيد

**جدول (2)**  
**توزيع السكان حسب فئات العمر**  
**لعام 2007**

فئات العمر	نساء %	رجال %	المجموع %
14-0	42.3	43.8	43.1
64-15	54.6	53.7	54.1
65 فاكثر	2.7	2.2	2.7

كذلك وكما وتشكل نسبة النساء حوالي 54.6% من اجمالي الفئة المنتجة مما يترجم حجم المسؤولية الملقاة على النساء في سن العمل باتجاه تعزيز مشاركتهن في النشاط الاقتصادي جنباً الى جنب مع الرجال في سن العمل الذين بلغت نسبتهم 53.7% وبما يخفض من معدلات الاعالة في الاقتصاد العراقي ، هذا الواقع يضع الحكومة العراقية وواضعي سياسة التشغيل في العراق امام تحدي كبير يتمثل بتوليد فرص عمل للنساء من هم في سن العمل وخلق بيئة اعمال مناسبة للمرأة العاملة وحزمة التشريعات الخاصة بعمل المرأة وضمان حقوقها في العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي في القطاعين العام والخاص كما نلاحظ من خلال الجدول (2) ان نسبة المسنات هي الاعلى عند مقارنتها بنسبة الرجال المسنين في الفئة العمرية (65) فاكثر حيث بلغت 2.7% للنساء و2.2% للرجال مما يعني ان معدل توقع الحياة للمرأة اعلى من الرجل وهذه الحقيقة تفرض ايضاً على رسمي

## ب. المرأة في سوق العمل :

في الحقيقة ان مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي حثيل نصيباً عالمياً متزايداً امام مشاركة الرجل حيث كانت تشكل اكثر من ربع القوى العاملة في امريكا الوسطى ونصفها في امريكا الجنوبية حسب احصاءات عام 1997 . ولو نظرنا الى مشاركة المرأة العراقية العاملة في النشاط الاقتصادي لوجدنا ومن خلال (الجدول 3) بان معدل مشاركتها لم تتجاوز 14.2% عام 2003 ازدادت لتصل الى 18% فقط عام 2008 مقابل 73.7% للذكور عام 2003 ازدادت نسبياً الى 74.9% عام 2008 ، علماً ان

### جدول (3)

المشاركين في القوى العاملة حسب الجنس

والتجمع السكاني 2003-2008

السنة	حضر %		ريف %		المجموع %	
	نساء %	رجال %	نساء %	رجال %	نساء %	رجال %
2003	10.7	71.3	20.9	78.6	14.2	73.7
2004	11.9	76.0	28.9	79.7	17.9	77.4
2005	13.3	75.8	33.7	80.3	20.4	77.4
2006	14.9	76.5	29.7	83.6	19.9	78.9
2008	14.8	73.4	24.5	78.0	18.0	74.9

ان انخفاض نسب مشاركة المرأة والتي هي في سن العمل من مجمل الفعاليات الاقتصادية للمدة 2003-2008 ما هو الا اعلاناً ضمناً على ارتفاع معدلات البطالة بين النساء في سن العمل وتدني مساهمتها في النشاط الاقتصادي ولعل

كما نلاحظ في الجدول (3) ان نسبة المشاركة للمرأة في قوة العمل في الريف تشكل 24.5% عام 2008 مقابل 78% للرجال في حين لم تتجاوز تلك النسبة لمشاركة النساء في الحضر عن 14.8% مقابل 73.4% لنفس السنة مما يفرز لنا حقيقتين اساسيتين الاولى : ان سوق العمل في العراق هو سوق ذكوري على الرغم من ارتفاع نسبة النساء في سن العمل 54.6% مقارنة بالرجال 53.7% وعلى الرغم من كونهم يشكلون اكثر من نصف السكان ، مما يدل على ان فرص العمل تميل لصالح الرجال على حساب النساء فمنحتهم قوة المنافسة وقوة الاستحواذ على المصادر المالية ودعمت امنهم الانساني .اما الحقيقة الثانية فتتمثل بارتفاع نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في الريف 24.5% مقارنة بنسبة مشاركتها في الحضر 14.8% لعام 2008 مما يدل لنا غلبة مساهمة المرأة في الانشطة غير الاجرية في القطاع الزراعي وعلى حساب الانشطة الاجرية في القطاعات غير الزراعية والتي بلغت نسبتها 15.3% عام 2006 من اجمالي النساء العاملات فقط هذه الحقيقة جعلت من طبيعة عمل المرأة الريفية بمثابة منزلة منسوبة الى الاسرة وليست منزلة مكتسبة اي انه جزءاً لا يتجزأ من ادوارها التقليدية الموروثة اجتماعياً لذلك



لهذه الاسباب مجتمعة يمكن ان نفسر اسباب استمرار ارتفاع معدلات البطالة في العراق وخاصة بين النساء حيث ازدادت من 15% عام 2004 الى 25.01% عام 2006 كما في الجدول (4) مقابل انخفاضها النسبي للذكور

#### جدول (4)

معدل البطالة بعمر 15 سنة فاكثر حسب

نوع الجنس للمدة 2004 - 2006

2008 %	2007 %	2006 %	2005 %	2004 %	
25.01	14.7	22.7	14.1	15.0	النساء
13.7	11.4	16.2	19.2	29.4	الرجال
15.7	11.9	17.5	18.0	26.8	معدل البطالة العام %

من 29.4% عام 2004 الى 13.7% عام 2008 ، ولعل الاسباب التي تم ذكرها وتشخيصها هي تفسير واضح وموضوعي لارتفاع معدلات البطالة بين النساء في سن العمل مما يمثل تحدي نوعي امام الحكومة باتجاه تبني هذه الحقيقة كمسكلة لابد من رصدها وتحجيم معدلاتها وتخفيف كلفها عبر اهداف مالية تمتد لتشمل اتجاهات الانفاق بشقيه التشغيلي والاستثماري في الموازنة ،

### ج. المرأة والعمالة الناقصة

تعني العمالة الناقصة في ادبيات اقتصاد العمل (عدد العاملين الذين تقل ساعات عملهم عن 35 ساعة اسبوعياً ولديهم الرغبة في العمل الاضافي ) ، حيث اظهرت نتائج مسح التشغيل والبطالة الذي تم تنفيذه من قبل الجهاز المركزي للاحصاء الى ارتفاع معدلات العمالة الناقصة بين صفوف النساء من 40.3% عام 2003 الى 53.1% عام 2008 في حين لم تتجاوز النسبة عن 19.4% عام 2003 للرجال ارتفعت الى 23.4% عام 2008 كما في الجدول (5) ولعل ظروف عدم الاستقرار الامني واستثناء حالات العنف هي التي ساهمت في ارتفاع هذه النسبة بين صفوف النساء العاملات

## جدول (5)

معدل العمالة الناقصة لعمر 15 سنة فاكثر

حسب الجنس والتجمع السكاني

السنة	% حضر		% ريف		% المجموع	
	نساء %	رجال %	نساء %	رجال %	نساء %	رجال %
2003	26.4	14.0	62.5	29.2	40.2	19.4
2004	35.0	20.9	70.8	28.6	53.6	23.6
2005	38.6	18.5	85.3	26.3	60.6	21.2
2006	35.0	20.9	70.8	28.6	53.6	23.6
2008	27.4	19.0	77.5	31.7	53.1	23.4

اللواتي فضلن العمل ساعات دوام جزئية وقليلة ناهيك عن تردي حال الاقتصاد العراقي وانخفاض معدلات نموه والتي عززت من واقع تبني اسلوب التشغيل بعقود وقتية ولساعات محدودة سواء في القطاع العام او في القطاع الخاص وخاصة غير المنظم منه مما ادى الى تضخمه ، وقد افرز هذا الواقع في محيط النساء العاملات بدوام جزئي او وقتي ظاهرة تانيث الفقر وارتفاع معدلاته . كما يظهر لنا الجدول بان معدل العمالة الناقصة في الريف قد ارتفع من 36.3% عام 2003 الى 43.0% عام 2008 بواقع 62.5% للنساء عام 2003 ازداد الى 77.5% عام 2008 مقابل 29.2% للرجال عام 2003 وازداد نسبياً الى 31.7% عام 2008 ، وان ارتفاع نسب النساء العاملات وقتياً في الريف مقارنة بنسب الرجال لهو دلالة صارخة باتجاه توطن الفقر بين النساء في الريف العراقي مما يؤهله ان يحتل المرتبة الاولى في سلم اهتمامات خطة التنمية الوطنية 2010-2014 وتكون التنمية الريفية المتكاملة من منظور جندي هدفاً اساسياً في البعد المكاني للخطة .

اما معدل العمالة الناقصة بين النساء العاملات في الحضر هو الاخر يظهر لنا ارتفاعاً مقارنة بالرجال حيث شكل 27.4% للنساء مقابل 19% للرجال عام 2008 الا ان هذا المعدل هو اقل بكثير مما ظهر في الريف مما يعكس لنا ارتفاع حالة استقرار الدخل الثابت للنساء العاملات باجر في الحضر مقارنة بالريف (الاجر غير الزراعي) وبما يحقق امنهم الوظيفي .

### د. المرأة والاجور

اثبت الواقع بانه هناك علاقة ترابطية وثيقة بين ظروف العمل من جانب والتشغيل والانتاجية من جانب اخر ، فالاجر المناسب العادل ووجود الامن الوظيفي والحرية النقابية والحماية الاجتماعية والصحة والسلامة المهنية فضلا عن توفير وتحقيق شروط العمل اللائق جميعها عوامل تعمل على تحقيق معدلات انتاج اعلى ونمو اقتصادي مستدام ومساهمة فاعلة في تخفيض معدلات الفقر .

بقيت تحديد مستويات الاجور اللائقة والمكافآت العادلة مسألة مهمة لدى منظمة العمل الدولية ILO التي سعت الى وضع المعايير الدولية التي تهدف الى ضمان وحماية حقوق العمال فيما يتعلق بالاجور فكانت ولادة اتفاقية حماية الاجور عام 1939 وفقاً للمادة رقم /95 ( وتوصيتها ذي الرقم (85) ، وكذلك حظيت الاجور بمكانة لدى المشرع العراقي الذي عرفه بانه كل ما يستحقه العامل على رب العمل من تاريخ مباشرته للعمل ، في حين اهتمت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالاجور فالمادة رقم (4) من قانون العمل النافذ رقم (71) لعام 1987 نص على كفالة العامل بحقوقه من الاجر وبما يكفي لسد حاجاته الاساسية واعالة اسرته ، على ان يراعى في تحديد الاجر نوعية العمل الذي يمارسه وكمية العمل من خلال

كما جعلت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من الاجور احد الاهداف الرئيسية لها من خلال المادة (3) من قانون وزارة العمل رقم (8) لسنة 2006 والذي ينص على (تحديد الحد الادنى للاجور بما يوفر دخلاً مناسباً للعيش الكريم) .

ويشير الواقع الاقتصادي في العراق ومنذ عام 2004 الى تزايد متوسطات الدخل الفردية وبمعدل نمو سنوي قدره 24.4% للمدة 2003-2008 وكذلك الى اتجاه معدلات التضخم الى الانخفاض مقارنة بالاماد السابقة مما انعكس على مستويات الاجور الحقيقية علماً ان اعداد العاملين في الوزارات والدوائر الرسمية قد بلغ 2.3 مليون عام 2009 ، وبلغ مقدار اجورهم ورواتبهم ومخصصاتهم (21) تريليون دينار ، وهي تشكل نسبة 43% من مجموع الايرادات العامة ، وكانت نسبة النساء العاملات في القطاع الحكومي 49.1% مقابل 26.9% للرجال عام 2007 كما في الجدول (6) في حين كانت نسبة النساء العاملات في القطاع الخاص 44% مقابل 66.2% للرجال هذا الواقع يفسر لنا ميل النساء العاملات للانتظام والعمل ضمن نطاق القطاع العام لضمان دخل عمل ثابت ومستقر ويحظى بتغطية اجتماعية وحماية من خلال قانون التقاعد العام مقارنة بميلهن للعمل ضمن نطاق القطاع الخاص الذي يخلو من قوانين انضباط العمل اللائق وشروطه ويخلو من تغطية وحماية اجتماعية مما يجعل من هذا الواقع تحدي كبير امام تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي واعادة الهيكلة الهادفة الى التحول الى اقتصاد السوق وجعل القطاع الخاص القائد للفعاليات الاقتصادية في العراق

## جدول (6)

### نسب توزيع قوة العمل قطاعياً لعام 2007

بقية القطاعات	قطاع خاص %	قطاع عام %	
6.9	44	49.1	نساء
6.9	66.2	26.9	رجال

وقد تم تحديد الحد الأدنى للاجور في العراق بـ 120 الف دينار شهرياً بعد ان كانت محددة بـ (25 الف دينار شهرياً عام 1999 . ولقد وافق مجلس الوزراء بجعل الحد الأدنى لاجر العامل غير الماهر في القطاع الخاص (120) الف دينار على ان ينفذ القرار من 2009/1/1 واذ ما تابعنا وحدات دفع الاجور في العراق للذكور والاناث معاً جدول (7) لوجدنا بان وحدات دفع الاجور الشهرية تشكل اعلى نسبة مقارنة بوحدات الدفع الاخرى 74.4% للفئة العمرية 40-59 سنة ، ثم تليها الاجور باليومية وبنسبة 17.7% ثم الاجور الاسبوعية 5.8% ثم الاجور بالقطعة وبنسبة 1.1% واخيراً نصف شهرية 0.4%

## جدول (7)

### وحدات تحديد دفع الاجور لعام 2007

#### موزعة حسب الفئات العمرية ذكوراً واناثاً

الفئة العمرية	اجور يومية %	اجور اسبوعية %	اجور نصف شهرية %	اجور شهرية %	اجور القطعة %
19-15	60.9	16.4	0.4	19.0	2.9
39-30	26.6	7.4	0.3	64.2	1.1
59-40	17.7	5.8	0.4	74.4	1.1
60 فاكثر	12.7	3.9	0.2	80.0	2.8

## هـ. المرأة وبيئة الاعمال

اشر قانون العمل العراقي رقم (71) لعام 1987 ومن خلال مواده 2 ، 5 ، 6 ، 7 على العمل اللائق وشروطه باعتباره حق لكل مواطن قادر عليه وراغب فيه دون تمييز بسبب الجنس ولقد سعت وزارة العمل بالتعاون مع منظمة العمل الدولية الى الاعداد لمشروع قانون عمل جديد يتلاءم مع متطلبات المرحلة الجديدة للعراق ويغطي نقائص القانون السابق ويما ينظم علاقات العمل بين العمال واصحاب العمل ويؤمن بيئة اعمال مناسبة لعمل النساء والرجال معاً بحيث يسري على كافة العمال المعنيين في دوائر الدولة والقطاع العام والقطاع الخاص ولقد اهتم القانون ببيئة الاعمال الخاصة بعمل المرأة منها وقت العمل الذي لا يزيد عن (8) ساعات في اليوم الواحد والمساواة في الفرص وفي المعاملة وعدم التمييز مع وجوب قيام رب العمل بتوفير ظروف بيئة عمل صحية وسلامة مهنية لكل العاملين وخاصة اذا عرفنا ان 17% من قوة العمل تعمل ضمن مسققات خالية من التدفئة والتبريد ، و 28% منهم يعملون في ظروف معرضة كلياً للظروف الجوية ، و 13% يعملون في ظروف معرضة جزئياً للظروف الجوية .

كما سعى القانون الى حماية المرأة العاملة من خلال وجوب قيام رب العمل بوضع نسخة من الاحكام الخاصة بحماية المرأة العاملة في مقر العمل ، كما يحظر ارغام المرأة الحامل والمرضع على اداء عمل مضرأً بصحة الاو الطفل او حين يثبت الفحص الطبي وجود خطر كبير على صحة الام او الطفل كما لا يجوز تشغيل العاملات بعمل ليلي الا اذا كان العمل ضرورياً ، كما تستحق العاملة اجازة خاصة بالحمل او الولادة باجر تام لمدة اثنان وسبعون يوماً من السنة ، وضمان حق عودتها للعمل في نهاية اجازة

ان شروط العمل التي اقرها قانون العمل الجديد والخاصة بالنساء العاملات تعد من المتطلبات الساندة للنهوض بالعمل اللائق للمرأة وزيادة انتاجيتها لتكون شريك حقيقي وفاعل في دعم مسار التنمية الى الامام وتجاوز كلف التحول الى اقتصاد السوق ، وقد رافق هذا القانون مشروع قانون خاص بالضمان الاجتماعي ليكون بديلاً عن قانون رقم (39) لعام 1971 حيث يهدف القانون الجديد الى اعتبار الضمان الاجتماعي حق يكفله المجتمع وترعاه الدولة ويحميه القانون ويهدف الى حماية المشمولين باحكامه في حالة الشيخوخة والعجز والمرض واصابات العمل وامراض المهنة والوفاة والبطالة عند الحمل والولادة ، والمشروع لهذا القانون يتضمن مبدأ شمول العراقي في الداخل او في الخارج وكافة اصحاب المحلات حتى الذين لا يشغلون عمال وعاملات او الذين يشغلون اقل من ثلاثة عمال الاشتراك بصفة اختيارية الى فرع ضمان التقاعد على ان يؤدي الاشتراكات عن حصته وحصه صاحب العمل وبذلك اذا ما اقر هذا القانون ستنتهياً الفرصة لحفز قوة العمل من النساء والرجال على حد سواء للعمل في القطاع الخاص دون تردد وسيكون مظلة اجتماعية للنساء العاملات فيه .

كما سعت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبالتعاون مع وزارة الصحة الى تسهيل احكام القوانين والتشريعات المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية ،



## و . المرأة العاملة والتعليم

لو حاولنا تتبع الواقع التعليمي للمرأة العاملة وعلاقة ذلك بنسب التشغيل والبطالة فسنجد ان نسبة الامية للنساء بلغت 19.6% مقابل 10.4% للرجال عام 2005 ، وان ارتفاع هذه النسبة للنساء قد ادت الى ارتفاع نسبة الاناث الاميات العاطلات عن العمل وبنسبة 30% لنفس السنة مما يدل على حقيقة العلاقة الدالية التي تربط ما بين مستوى التعليم والبطالة ، في حين تشكل نسبة النساء الحاصلات على شهادة ابتدائية 32.8% مقابل 32.7% للرجال لعام 2005 مما رفع معدل البطالة عند هذا المستوى من التعليم بين الاناث الى 20% اما نسبة النساء الحاصلات على شهادة

كما يرتبط مستوى التعليم ونوعه وطبيعة الاختصاص من تحديد اتجاهات عمل المرأة في العراق حيث ان 15.9% من النساء العاملات تخصصهن يدخل ضمن نطاق العلوم الصرفة ، في حين ترتفع نسبة النساء العاملات اللواتن تخصصهن يدخل في نطاق العلوم الانسانية والادبية الى 13.4% لاختصاص الادارة والاقتصاد مقابل 10.2% للرجال عام 2006 ، و 13.4% لاختصاص الاداب بكل فروعها مقابل 8.3% للرجال ولنفس السنة مما يفرض حدوداً وشروطاً لطبيعة سوق العمل العراقي ازاء توليد فرص عمل ذات نوعية تراعي اختصاص النساء العاملات ولعل ارتفاع نسبة النساء العاملات في قطاع الخدمات وخاصة التعليم 23% مقابل 5.4% للرجال لهو تفسير حقيقي وموضوعي لضرورة مراعاة الاختصاص جنباً الى جنب مع مستوى التعليم للمرأة العاملة عند رسم سياسة التشغيل في العراق وتحديد اهدافها .

#### رابعا : الشراكة الجديدة (سيناريو مقترح)

ان اللجنة الدولية للتنمية المستدامة قد حددت اللاعبين الرئيسيون لها بالدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ونحن ومن خلال هذه الورقة ندعو ان تكون استدامة التنمية في العراق والتحول الى اقتصاد السوق من منظور جندي وذلك من خلال تعزيز الدور الاقتصادي للمرأة العاملة عبر تطوير وسائل تمكينها المؤسسية وتحقيق الاهداف الاستراتيجية من ذلك التمكين (يتحقق الذات والغاء ثقافة التمييز) مع السعي الى تبني الوسائل الفاعلة التي تهيأ امكانية دمجها في العملية التنموية وبرامج

1. لابد ان تنطلق اسس الشراكة الجديدة للمرأة من معطيات الحقائق  
الآتية :

- قرارات مؤتمر بكين 1995.
  - الاهداف الانمائية للالفية 2000-2014
  - خطة التنمية الوطنية 2010-2014
  - ستراتيجية التخفيف من الفقر للعراق .
  - البيانات والمسوحات الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء.
2. اقرار مسودة مشاريع القوانين الخاصة بعمل المرأة وخاصة قانون العمل الجديد وقانون الضمان الاجتماعي لما يوفرانه من بيئة عمل مناسبة ولائقة وضمانات تشجع النساء على العمل في القطاع الخاص وبما يعزز من دوره في مجمل الاقتصاد العراقي .
3. تطوير الجهاز المصرفي العراقي بشقيه العام والخاص مع السعي الى تطوير سياستهم الائتمانية لتكون مناصرة للنساء مما يعزز من

4. تبني سياسة تشغيل ذات اهداف مصنفة حسب النوع الاجتماعي بحيث تتناسب مع الارقام الديمغرافية للسكان والتي وجدنا انها ترتفع نسبها للاناث مقابل الذكور وبذلك تتصدى هذه السياسة لارتفاع معدلات الاعالة وارتفاع معدلات البطالة وتوطن الفقر في الريف والاختلالات في توزيع قوة العمل بين الحضر والريف وبما يضمن ادماج البعد السكاني بشكل عام والمرأة بشكل خاص في العملية التخطيطية والسياسات الوطنية .

5. دعوة الحكومة الى تبني اسلوب حاضنات الاعمال التكنولوجية بهدف تطوير المشاريع الصغيرة للنساء ودعمها لتجاوز مرحلة الانطلاق الاقتصادي لها وبذلك تهيأ الحكومة المناخ المناسب والملائم والصحيح لتطوير القطاع الخاص وخلق مجتمع سيدات الاعمال العراقي اعتماداً على اسس اقتصادية وظروف عمل سليمة.

6. السعي الى زيادة النفقات الاستثمارية من اجمالي الانفاق العام وبما يضمن توليد فرص عمل تستوعب معدلات البطالة المرتفعة بين صفوف النساء في سن العمل وتسهم كذلك في تحريك الجهاز الانتاجي وكسر حالة الركود الاقتصادي الذي ميز الاقتصاد العراقي خلال المرحلة ما بعد عام 2003 .

7. زيادة الدعم المقدم الى شبكات الامان الاجتماعي وخاصة تلك المظلة الخاصة بالنساء والفئات الهشة بحيث تتصدر تخصيصاتها سلم اولويات الدعم الحكومي في الموازنة العامة سعياً الى رفع

8. التأكيد على بناء قاعدة معلومات وبيانات احصائية من منظور جندي لتغطي كافة الفعاليات الاقتصادية التي تمارسها المرأة بحيث تكون القاعدة التي يتم الانطلاق من خلالها في تحديد اهداف السياسات الكلية والقطاعية في الاقتصاد جندياً .
9. اللجوء الى استخدام الدراسات التحليلية الخاصة بالتأثيرات على صعيد النوع الاجتماعي في وضع وتطوير السياسات الكلية والقطاعية وذلك من اجل متابعة ورصد تلك التأثيرات وخاصة السلبية منها خاصة في مجال سياسات اعادة الهيكلة .
10. صياغة واعداد برامج تعليمية وتدريبية وتقديم المشورة في مجال فرص العمل والتوظيف للنساء العاطلات او من فقدن العمل بسبب اعادة الهيكلة من اجل تامين المعرفة الحديثة والمهارات التكنولوجية لهن بما يحقق امكانيات التوظيف الذاتي وهنا يأتي دور منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية باتجاه تعزيز هذه التوصية .